

دراسة قياسية لتأثير مختلف مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017

عبد اللطيف بن عبد الله ال عبد اللطيف

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

سلمان عوض الودنان

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

تاريخ النشر: 2022.09.20

تاريخ القبول: 2021.06.30

تاريخ الاستلام: 2021.06.22

مستخلص: تهدف الدراسة إلى تحديد أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1985-2017)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم وعلى الشؤون الصحية وعلى الخدمات العامة. وطبقت الدراسة نموذج الانحدار غير الخطي وتوصلت الدراسة إلى أن الدوال التربيعية المتعلقة بالمعادلات الخاصة بالخدمات العامة والتعليم والصحة تأخذ شكل (U). وجدت الدراسة أن النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي يصل إلى أدنى مستوياته عندما تساوي نسبة الإنفاق على التعليم في إجمالي النفقات العامة (13.53%). أما بالنسبة للإنفاق على الشؤون الصحية فإن معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي يتأثر بدرجة أعلى حيث يصل إلى أدنى مستوياته عندما تصل هذه النسبة إلى (2.856%) وكل زيادة فوق هذا المستوى من شأنه تحفيز معدل النمو الاقتصادي. وهذه النسب في قطاع التعليم وقطاع الصحة تم تجاوزها في كامل فترة الدراسة مما يعني أن الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة في المملكة العربية السعودية يعملان في طور الكفاءة، وبالتالي فهما يساهمان بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن الإنفاق على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية لا يعمل في طور الكفاءة، وبالتالي فهو لا يساهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي لأنه لم يصل بعد إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة (31.78% من إجمالي النفقات العامة). وتوصي الدراسة بالمحافظة على النسب الحالية للإنفاق على التعليم والصحة لانهما يعملان في طور الكفاءة. أما فيما يخص الإنفاق على الخدمات العامة، فإنه لا يزال هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي في هذا المجال، أو رفع كفاءته، وذلك إسهامه الإيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي على التعليم، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي على الصحة، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، النمو الاقتصادي.

Abstract: The study aims to determine the effect of the components of government spending on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1985-2017), by linking GDP and spending on education, on health affairs and on public services. The study applied the nonlinear regression model, and the study concluded that the quadratic functions related to the equations for public services, education and health take the form (U). The study found that economic growth in the non-oil sector reaches its lowest level when the proportion of spending on education in total public expenditures is equal to (13.53%). As for spending on health affairs, the rate of economic growth in the non-oil sector is affected to a higher degree, reaching its lowest levels when this percentage reaches (2.856%). Every increase above this level will stimulate the rate of economic growth. These percentages in the education sector and the health sector were exceeded during the entire study period, which means that public spending on

education and health in the Kingdom of Saudi Arabia is working in an efficiency phase, and therefore they contribute positively to improving economic growth rates. These percentages in the education sector and the health sector were exceeded during the entire study period, which means that public spending on education and health in the Kingdom of Saudi Arabia is working in an efficiency phase, and therefore they contribute positively to improving economic growth rates. The study also found that spending on public services in the Kingdom of Saudi Arabia is not working in an efficient phase, and therefore it does not contribute positively to improving economic growth rates because it has not yet reached the optimal level that achieves the highest possible economic growth rates (31.78% of total expenditures). the public). The study recommends maintaining the current rates of spending on education and health because they are both working in the efficiency phase. As for spending on public services, there is still room to increase government spending in this area, or raise its efficiency, and that is its positive contribution to improving economic growth rates, and thus achieving the desired goals of the Kingdom's Vision 2030.

Keywords: the optimal size of government spending on education, the optimal size of government spending on health, the optimal size of government spending on public services, economic growth.

1. مقدمة

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2017) 1، فإن الإنفاق الحكومي في الدول الغنية يتراوح ما بين (30%) و(60%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015. وتتصدر الدول الأوروبية قائمة الدول التي تولي اهتماما كبيرا للإنفاق الحكومي، حيث يمثل هذا المتغير 50% من الناتج المحلي في كل من المجر والسويد وإيطاليا والنمسا و55% من الناتج المحلي في الدنمارك واليونان وحوالي 57% في فرنسا وفنلندا. أما في دول الخليجية فيمثل الإنفاق الحكومي حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، وفي نفس السنة بلغت هذه النسبة 41% في المملكة العربية السعودية، وأما في سلطنة عمان فقد بلغت 52%.

ومن ثم فإن الإنفاق الحكومي يعتبر من المحركات الأساسية لنمو الناتج المحلي وأي تغير في هذا الإنفاق يصبح مسألة حاکمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي. ويختلف هذا الأثر على النمو بالتغير في حجم هذا الإنفاق وفي مكوناته، وبينت العديد من الدراسات أن الأثر الناتج عن التغير في الإنفاق الجاري يختلف في تأثيره على التغير في حجم الإنفاق الاستثماري. في ضوء ذلك، فإن القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة ذات أهمية بالغة في التأثير على مسار النمو وهذا يطرح دائما السؤال الخاص بالكيفية التي يحدد من خلالها توجهات الإنفاق العام وأولوياته. على أي أساس يتم توزيع المصروفات أي تخصيص الموارد حسب مختلف بنود الميزانية؟ ما هي سياسة التوزيع المثلى أو ما هو هيكل الإنفاق الأمثل (كم سنخصص للإنفاق الجاري، الاستثماري، التعليم، الصحة، البنية التحتية...)?

يعتبر التأثير على النمو الاقتصادي المعيار الأمثل لقياس نجاح السياسة المالية (سياسة توزيع وإدارة الموارد الحكومية)، إذا أثرت السياسة المالية على النمو الاقتصادي معنى ذلك أن الإيرادات الحكومية استثمرت في مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية. وإذا لم تؤثر أو أثرت سلبا معنى ذلك أنه وقع اهدار للمال العام (خسارة)، والسياسة المالية الناجحة هي التي تعرف مواطن الصحة والخلل أي بعبارة أخرى هي التي تحدد مكونات الإنفاق الحكومي التي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي

¹ OECD National Accounts, <https://data.oecd.org/gga/general-government> spending.

فتستثمر فيه أكثر إيرادها، وهذا ما يفسر تخصيص العديد من الدول لجزء كبير من مواردها على التعليم والصحة والبنية التحتية لما لها من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، كذلك السياسة المالية الناجحة هي التي تعرف بصفة أدق أي الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد من الاستثمارات الحكومية ولها القدرة على خلق قيمة مضافة عالية (الصناعات التحويلية، البناء والتشييد، النقل....). والدراسة الحالية هي محاولة لدراسة تأثير مختلف مكونات الاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالمملكة العربية السعودية.

وللقيام بهذه الدراسة سنتبع خطة تركز على مبحثين. المبحث الأول يهتم بدراسة وصفية لطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي بمختلف مكوناته والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017، ويهتم المبحث الثاني بتقدير النموذج القياسي للدراسة وتحليل النتائج.

مشكلة الدراسة: يمكن صياغة إشكالية البحث وذلك بطرح سؤالين رئيسيين:

- هل السياسة المالية بمختلف مكوناتها لها تأثير على النمو الاقتصادي؟
- هل هذا التأثير أن وجد من شأنه أن يحفز أو يثبط النمو الاقتصادي؟

ويمكن صياغة أسئلة فرعية:

- ما هو الشكل (الهيكل) الذي يجب أن تأخذه النفقات الحكومية والذي يمكنها من التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي؟
- ما هو المستوى الأمثل الذي يجب أن يصل إليه مختلف مكونات الإنفاق الحكومي من أجل التأثير على النمو الاقتصادي؟

أهمية الدراسة : في العشرة سنوات الأخيرة تبين أن السياسة النقدية غير قادرة على التخفيف من النتائج السلبية للدورات الاقتصادية وأدت في بعض الدول إلى تراكم الديون نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة وإلى أزمات على مستوى البنوك، ومن هنا كانت الاستعانة بالسياسة المالية ضرورة حتمية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وزيادة معدل النمو. وبالنظر إلى الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي يظهر بوضوح تام التضارب في النتائج وعدم وضوح الرؤية في شكل هذه العلاقة (سلبية/موجبة/غير موجودة/تكاملي/مزامنة)، ومن المهم مواصلة البحث في هذا المجال من أجل إيضاح الفكرة عبر تناول حالة الاقتصاد السعودي. إلى جانب ذلك لاحظنا ندرة الأبحاث الخاصة بآثار مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط والمملكة العربية السعودية خصوصاً. أضف إلى ما تقدم بروز المشكلات الناجمة عن انخفاض الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة للنفط نتيجة انخفاض أسعار الطاقة، ومحاولة حكومات هذه الدول ترشيد الإنفاق الحكومي، فيصبح البحث عن القطاعات الحكومية الأكثر قيمة مضافة على الاقتصاد أمراً مرغوباً فيه. كما تظهر أهمية البحث في دراسة حالة الاقتصاد السعودي الذي يتسم بالدور المحوري للدولة في الشأن الاقتصادي حيث يمثل الإنفاق الحكومي 35% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من الناتج المحلي غير النفطي في 2016 ويمثل الإنفاق على التعليم والصحة حوالي 43% من إجمالي النفقات العامة في سنة 2017 والإنفاق على الخدمات العامة 18%، كل هذا يبرر دراسة تأثير هذه المكونات للقطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

هذه الدراسة اهتمت بالجانب القطاعي حسب تصنيف الحسابات القومية السعودية. هذا التمشي يعطي أهمية أكبر لموضوع البحث لأنه يوفر لنا مادة غنية تمكننا من فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنمو في المملكة العربية السعودية على المستوى القطاعي (الجزئي) ويبرز لنا مرحلة الكفاءة التي وصل إليها كل قطاع.

أهداف الدراسة

ان أبرز اهداف البحث تتلخص في الاجابة عن السؤالين التاليين:

1. هل تختلف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب اوجه الإنفاق العام أي معرفة أي نوع من الإنفاق الحكومي أكثر انتاجية أي له تأثير أكبر من غيره على النمو الاقتصادي (الإنفاق على الصحة/التعليم/البنية التحتية..).
2. معرفة انتاجية مختلف مكونات الإنفاق الحكومي: كل نوع معين من الإنفاق يؤثر بدرجة اعلى في نمو القطاع الغير النفطي

الدراسات السابقة

بصفة عامة يمكن القول ان هناك ادلة عديدة من واقع الادبيات التطبيقية على وجود علاقة غير خطية بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

دراسة (BARRO, 1991): فهو المؤسس لفكرة عوائد رأس المال الاجتماعي بدأ من هذه الدراسة تعتبر الكثير الدراسات أن الإنفاق الحكومي له ايجابيات من حيث تأثيره على الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي ولكن له تكاليف من حيث زيادة الضرائب لتمويل هذا الإنفاق وما يترتب عن ذلك من انخفاض في الدخل المتاح وانخفاض في نسبة نمو الناتج المحلي، والإنفاق الحكومي الامثل هو الذي يعظم الايجابيات ويخفض من التكاليف.

دراسة (Gwartney, Lawson and Holcombe 1998): حسب هذه الدراسة فإن تدخل الدولة له إيجابيات وله تكاليف، وتتمثل الايجابيات في وضع بنية تحتية وبيئة قانونية تساعد السوق على القيام بدوره ويعتبر الإنفاق الحكومي جزء من الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة هذا الإنفاق يساهم في زيادة الانتاج والتوظيف. من ناحية اخرى هناك سلبيات او تكاليف لهذا التدخل تتمثل في الدور السلبي للضرائب على الدخل ومزاحمة الاستثمار الحكومي للقطاع الخاص وزيادة الدين العام، وحسب هؤلاء الكتاب فإن الحجم الامثل لدور الدولة ومستواه هو الذي يتلاءم مع تعظيم الايجابيات وتخفيض التكاليف.

دراسة (Gwartney, Lawson and Holcombe 1998): اثبت في دراستهم التطبيقية حول (23) دولة تنتمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وخلال الفترة (1960-1996) وجود علاقة قوية و سالبة بين النمو الناتج المحلي الاجمالي من ناحية و حجم دور الدولة في الاقتصاد والزيادة في الإنفاق الحكومي من ناحية اخرى، وكل زيادة في الإنفاق الحكومي ب (10 في المائة) ينتج عنه انخفاض في نسبة نمو الناتج المحلي ب (1 في المائة) ، حسب هذه الدراسة فإن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تخصص حوالي (15 في المائة) من الدخل الاجمالي على الإنفاق الحكومي ذات الطابع الامني والاجتماعي (العلاج، التعليم) وعلى البنية التحتية والاستقرار النقدي وعندما يتعدى الإنفاق الحكومي هذه الحدود (تقديم خدمات مثل النقل والسكن وإنتاج بعض السلع...) فإنه يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي ، وبالتالي فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ليست خطية.

دراسة (Karras 1997): توصلت الى نفس النتيجة في دراسته حول (20) دولة مكونة للمجموعة الأوروبية خلال الفترة (1950-1990)، أن القطاع الحكومي (القطاع العام) يكون أكثر انتاجية إذا كان حجمه صغيراً وأثبت ان حجم الامثل للإنفاق الحكومي يساوي (16 في المئة).

دراسة (Abdullah 2000): تشير عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إلأن حجم الإنفاق الحكومي يعد محدداً هاماً للأداء الاقتصادي في المملكة، وخلص إلى أهمية زيادة الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والأنشطة الاجتماعية، وأشار إلى أهمية زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

دراسة (Dar and Khalkhali 2002): حيث درست درجة الارتباط بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتأولت الدراسة دور حجم الإنفاق الحكومي في تفسير الاختلافات في معدل النمو الاقتصادي بين دول منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية (OECD) في الفترة ما بين (1971-1999) وتوصلت الدراسة الى ان إنتاجية رأس المال وإنتاجية عناصر الإنتاج تكون ضعيفة في الدول التي يكون فيها حجم الإنفاق الحكومي كبير وفي الدول التي يكون فيها حجم القطاع الحكومي صغير تتميز بالكفاءة في استغلال الموارد وانخفاض مستوى الضرائب مما يشجع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

دراسة (Cooray 2009): والتي استخدمت نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الإنفاق والنمو فقد أخذت في الاعتبار نوعية الحكومة بجانب حجم الإنفاق الحكومي، وطبقت الدراسة على (71) دولة وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين كل من حجم الإنفاق ونوعية الحكومة والنمو الاقتصادي.

دراسة (Altunc – Aydin 2013): والتي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تركيا ورومانيا وبلغاريا في الفترة الممتدة ما بين (1995-2011) وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو اختبار ما اذا كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (U) مقلوبة (∩)، أي وجود حد أقصى لمستوى الإنفاق الحكومي من بعدة تصبح العلاقة عكسية بين المتغيرين وهذا ما يسعى بمنحنى ارمي ، واستعملت هذه الدراسة نموذج قياسي يعتمد على طريقة (ARDL) نموذج التقهقر الذاتي للإبطاء الموزع وتوصلت الى نتيجة مفادها أن نسبة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي تفوق مستوياتها الأمثل في الدول الثلاث تركيا (25.21 في المائة < 36.75 في المائة) ورومانيا (20.44 في المائة < 37.88 في المائة) وبلغاريا (22.45 في المائة < 35.64 في المائة) وهذا يدل على أن الإنفاق الحكومي في هذه الدول أصبح يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي مما يحد من كفاءة السياسة المالية .

دراسة (عماد الدين مصبح 2013): والتي تناولت تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في سوريا باستخدام منحنى أرمي وأسلوب (ARDL) فقد عرض الباحث التقدير الأمثل للإنفاق العام في سوريا أن هناك علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتأخذ هذه العلاقة شكل الجرس المقلوب واستخدم الباحث بيانات البنك الدولي الخاصة بسوريا من أجل تقدير العلاقة غير الخطية التربيعية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الحقيقي وكانت نتائج التقدير كما هو متوقع حيث كانت إشارة متغير معدل الإنفاق الحكومي موجبة بينما كانت إشارة مربع معدل الإنفاق الحكومي سالبة و معنوية مما يدل على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سورية يمكن تمثيلها بقطع مكافئ لو شكل جرس مقلوب كما بينت الدراسة أن المعدل الأمثل للإنفاق الاستهلاكي هو (16.5 في المائة)²

دراسة (Ahmed – Othman 2014): والتي أظهرت تلك الدراسة على ماليزيا خلال الفترة ما بين (1970-2012) وباستعمال نفس الطريقة القياسية (ARDL) ان حجم الإنفاق الحكومي لم يصل بعد الى مستواه الأمثل مما يعطي مجالاً أكثر للحكومة من أجل زيادة نسبة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي حيث استنتجت الدراسة ان الحجم الأمثل يساوي (16.32 في المائة).

دراسة (Asimakopoulous – Karavisa 2016): والتي استعملت بيانات مقطعية لدراسة طبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على عينه متكونة من (129) دولة متقدمة ونامية خلال الفترة ما بين (1980-2009)، وباستعمال نموذج العزوم المعممة (GMM)، وقد توصلت الى نتيجة تظهر وجود علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتبقى هذه العلاقة موجودة حتى بعد تقسيم العينة الى دول نامية ودول متقدمة كل على حدة، وبلغ الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي لمجموع الدول (18.4 في المائة)، اما بالنسبة للدول المتقدمة فقد بلغ (17.96 في المائة)، وكذلك بلغ في الدول النامية (17.12 في المائة). نلاحظ من الدراسات السابقة وحسب اطلاع الباحث انه لا توجد دراسات حاولت اختبار العلاقة غير الخطية بين

² عماد الدين مصبح تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في سوريا باستخدام منحنى أرمي وأسلوب (ARDL) مجلة JOURNAL OF ADMINISTRATIVE AND ECONOMIC SCIENCE المجلد 7 سنة 2013

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومحاولة معرفة حجم الإنفاق الحكومي الأمثل، وهذا يشير الى ان هناك حاجة الى مزيد الدراسات التطبيقية لفهم أعمق لهذا الموضوع، وهذا ما نطمح الى تناوله في هذه الرسالة من خلال نمذجة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تتضمن تأثير غير خطي للإنفاق الحكومي.

دراسة سليم سليمان الحجايا ومحمد جميل عدنيات (2017): والتي كانت على الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985-2014) وقد عرض فيها تحليل كفاءة الإنفاق العام وتحديد الحجم الأمثل لهذا الإنفاق من خلال انعكاس على معدلات النمو المتحققة وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومة الأردنية كان بإمكانها أن تزيد نسبة الإنفاق العام لنتائج المحلي الإجمالي لو كانت تتبع ميزانية متوازنة وعدم وجود العجز في موازنتها إلى نسبة (36-38 في المائة)، والتي تشكل الحجم الأمثل لإنفاق العام والذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي هذا الفرق يبين نسبة الحد الأمثل لإنفاق ونسبة الإنفاق الحالي الحقيقي هو بمثابة نقص في كفاءة الإنفاق كما أن هذه النسبة تعني أيضا أن الإنفاق العام الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وخلال السنوات الأخيرة وإن لم تصل إلى نقطة الحد الأمثل للإنفاق ولكنه لا ازل يساهم أيضا في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.³

2. تطور مختلف أنواع النفقات العامة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

لغرض تسليط الضوء على الدور الذي لعبته النفقات العامة بمكوناتها في النمو الاقتصادي في السعودية للفترة (1985-2017) فإننا سنقوم بدراسة مفصلة لتطور النفقات العامة حسب أنواعها ودورها في النمو الاقتصادي في السعودية.

1.2. نفقات التربية والتعليم

مسح للدراسات السابقة حول تأثير نفقات التربية والتعليم على النمو الاقتصادي : يضطلع التعليم بدور مهم في العملية التنموية، حيث يعد من أهم الوسائل التي من خلالها يستطيع أن يحقق فعليا الأهداف التنموية سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو غير اقتصادية، ولهذا الأساس علينا أن ننظر للإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، نتج عنه الكثير من عوائد سواء كان تلك العوائد على مستوى الأفراد أو المجتمعات، ولهذا نجد أن قطاع التربية والتعليم يلعب دورا رئيسا في تجهيز وإعداد الأيدي العاملة ذات الخبرة والمؤهلات اللازمة لتفعيل خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمارشال يؤكد على ضرورة الاهتمام بدوره في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدول في تحمل نفقات التعليم أن التعليم يعد نوعا من الاستثمار ويقول في ذلك " أن قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الدولة أو بواسطة الأفراد يجب ألا يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل قد يحصل على عائد كبير من منح أفراد الشعب فرصا أكثر للتعليم لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وقد يتجاوز ما يصرف على اكتشاف هذه المواهب والقدرات تكاليف ما ينفق على التعليم لمدينة بأسرها " أما تيودور شولتز فيذكر: بأنه لا يمكنلاي اقتصاد حديث أن يخلو من تحليل منهجي لثروة البشرية في تحفيز التنمية، ويرى ان التعليم ما هو الا صناعة لإنتاج عدد كبير من القوى البشرية العاملة في مختلف قطاعات العمل، ويرى أن التعليم بعكس الصناعات الأخرى يتميز كمنتج ومستهلك في وقت واحد لمستويات من القوى العاملة ، ونجد أيضا العديد من الأبحاث والدراسات والتي تبحث دور قطاع التربية والتعليم والعائد منها على التنمية الاقتصادية ومنها:

³ سليم سليمان الحجايا ومحمد جميل عدنيات الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985-2014) المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 4 العدد 2 سنة 2017

اما منسر جاكوب⁴ فقد نشر مقالا في العلاقة بين التعليم والخبرة والدخل، حيث عمل نمذجة رياضية لهذه العلاقة سماها دالة الكسب المنسرية، والذي اعتبر فيها ان الدخل دالة لسنوات التعليم والعمر والخبرة، وتوصل فيها إلى أن الأشخاص الذكور ذوي البشرة البيضاء في الولايات المتحدة والذين لا يعملون في مهنة الفلاحة تزيد دخولهم بنسبة (7 في المائة) في حال تم اضافة عام دراسي واحد الى تعليمهم، و من ذلك نجد انه بالإضافة الى وجود صلة للتعليم بمستوى الدخل فهناك أيضا له صلة بتوزيع الدخل، فالتوسع في التعليم سيكون ذا تأثير إيجابي على توزيع الدخل وجعله أكثر إنصافا.

اما ساكاروبولوس فيرى أن أثر هذا الإنصاف يرتبط بشكل قوي بطبيعة المرحلة التعليمية الواجب التوسع فيها، فنجد على سبيل المثال بلد مثل المكسيك ان توفير التعليم الابتدائي لـ (10 في المائة) من الأميين يجعل توزيع الدخل منصفًا بنسبة (5 في المائة) عما هو عليه مؤشر التفاوت (index inequality) وأيضًا هناك الكثير من الدراسات والتي توضح أن للتعليم أثر على النمو الاقتصادي ومنها دراسة طبقت على أمريكا وهي دراسة تيودور شولتز (T.Schultz)، والتي درست حجم التراكم الرأسمالي البشري ومعدل النمو عن طريق معرفة كمية التعليم التي احتوتها قوة العمل في الفترة (1929-1957).

ويتضح من تلك الدراسات أن هناك تداخل قوي بين وأهداف التنمية التربوية وأهداف التنمية الاقتصادية، للدور الهام الذي تلعبه الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والأخذة في النمو على حد سواء إذ تعتبر أحد العناصر الأكثر حسما في تحقيق التنمية.

التطور الكمي والنوعي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية: يمكن معرفة مقدار التطور الكمي والنوعي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال المؤشرات في الجدول التالي رقم (1-5). حيث بلغ عدد الطلبة في المرحلة الابتدائية للموسم الدراسي 1985 (1347421 تلميذ)، و(2248242 تلميذ) عام 1995 وكذلك عام 2005 حيث أصبح (2433060 تلميذ)، ليلغ عددهم عام 2017 (2918247 تلميذ) واكب هذا التطور حجم الهياكل من المدارس فارتفعت من (7812 مدرسة) عام 1985 و(11217 مدرسة) عام 1995 و(13317 مدرسة) عام 2005 ليرتفع الى (14034 مدرسة) عام 2017.

جدول رقم (1) أعداد المؤسسات التعليمية والطلبة (بالآلاف) في المملكة في المراحل المختلفة للفترة (1985-2017)

المستوى التعليمي	1985		2017		معدل النمو السنوي المركب 1985 - 2017 %	
	المدارس	الطلبة	المدارس	الطلبة	المدارس	الطلبة
التعليم الابتدائي	7812	1347421	14034	2918247	2.5%	3.6%
التعليم المتوسط	2387	402118	8523	1308225	8%	7%
التعليم الثانوي	928	180140	6018	1278808	17%	19%
المجموع	11127	1929679	28575	5505280		
التعليم العالي		83375		348517		14.5%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

⁴Mincer Jacob(1922-2006), Mincer model(1974), pioneer and founder of modern business economics, member of the Economists Group at the Chicago School.

حيث سجل عدد الطلبة معدل نمو سنوي مركب مقداره (3.6 في المائة) أما الانشاءات فكانت مستمرة ومتزايدة بمعدل نمو سنوي مركب قدرة (2.5 في المائة). أما فيما يخص المعلمين فقد تطور عدد المعلمين من (87600 معلم) عام 1985 و(169320 معلم) عام 1995، وكذلك (216022 معلم) عام 2005 حتى بلغ عدد المعلمين (231117 معلم) عام 2017، وبمعدل نمو قدره (5.1 في المائة).

ولا تخفي الأرقام اهتمام الحكومة بمرحلة التعليم الابتدائي لأنها القاعدة الأساسية لانطلاق الجيل المتعلم، حيث أن مهمة تعليم النشأ هي بحد ذاتها عملية فعالة لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق المستوى المطلوب من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبما أن التعليم المتوسط هي تكملة وحلقة ربط مهمة بين التعليم الابتدائي والثانوي، فقد شهد اهتماما كبيرا من طرف الحكومة وذلك ما تبرزه الأرقام، حيث كان عدد الطلبة في المرحلة المتوسطة (402118 طالب) عام 1985 أما عام 1995 فقد ارتفع عدد الطلبة إلى (887874 طالب) و (1100350 طالب) حتى بلغ عدد الطلبة في المرحلة المتوسطة (1308225 طالب) عام 2017، شيدت لهم المدارس بعدد (2387 مدرسة) عام 1985 وعدد (4898 مدرسة) عام 1995 وعدد (7296 مدرسة) عام 2005 حتى بلغ عدد المدارس المتوسطة عام 2017 (8523 مدرسة). وكان معدل النمو السنوي المركب لعدد طلبة المرحلة المتوسطة (7 في المائة) يقابله معدل النمو السنوي المركب للمدارس (8 في المائة) أما المعلمين في تلك المرحلة فاصبح عددهم عام 2017 (117774 معلم) بعد ان كان عددهم (29948 معلم) عام 1985 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (9.2 في المائة).

كما شهد التعليم الثانوي تطور كبير من حيث أعداد الطلبة أو المدارس وقد وفر لهم معلمين من مخرجات التعليم في المملكة، بعدما كانت نسبة كبره من المعلمين من جنسيات أخرى، حيث بلغ عدد معلمي المرحلة الثانوية (12124 معلم) عام 1985 ليبلغ عددهم (114304 معلم) عام 2017، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (26.3 في المائة)، وقد بلغ اعداد الطلبة لمرحلة الثانوي (180140 طالب) عام 1985 أما عام 2017 فقد بلغ (1278808 طالب) بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (19 في المائة) كما تطورت البنية التحتية للمدارس الثانوية حيث بلغ عددها عام 1985 (928 مدرسة)، فيما بلغ عدد مدارس المرحلة الثانوية (6018 مدرسة) عام 2017، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (17 في المائة).

هذه الأرقام تعكس اهتمام المملكة بالتعليم الثانوي وذلك باعتباره مصدرا هاما في توفير الطاقة البشرية، واعداد الطلبة إلى مرحلة التعليم الجامعي التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شمل التوسع في التعليم تحرير المرأة من التمييز الاجتماعي وأصبح هدفا أساسيا لعملية التنمية الشاملة التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة سكان المملكة في مختلف الجوانب من جهة والحد من التمييز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين من جهة أخرى.

جدول (2) تطور عدد المعلمين في المملكة العربية السعودية في كل مرحلة خلال الفترة (1985-2017)

المستوى التعليمي	9851	2017	معدل النمو السنوي المركب 2017 – 1985 %
التعليم الابتدائي	87600	231117	5.1%
التعليم المتوسط	29948	117774	9.2%
التعليم الثانوي	12124	114304	26.3%
المجموع	129672	463195	8%
التعليم العالي	13,301	85,409	24.6%

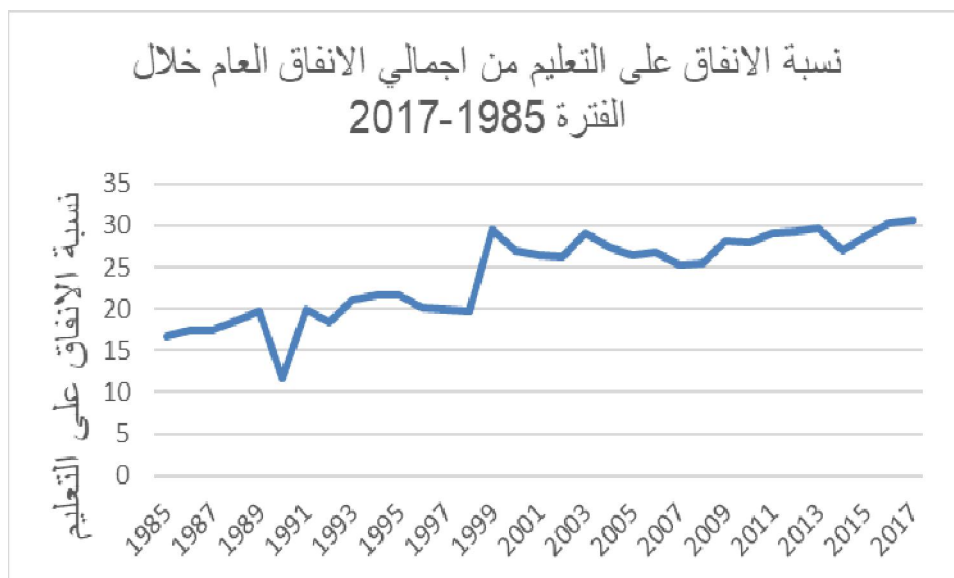
المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

أ- تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة: تمويل التعليم هو مجموعة الموارد المرسدة في إطار التعليم للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف المسطرة، والسياسة التعليمية في المملكة تعتمد في تمويلها على الموارد الحكومية في توفير الأموال اللازمة لها بسبب مجانية التعليم، ومن أجل توزيع هذه الموارد توزيعاً عادلاً لمراحل التعليم المختلفة وللحصول على نتائج إيجابية. وقد اهتمت الحكومة بزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية، فهي تقدم فرص التعليم للمواطنين كافة دون استثناء، فهو حق تكفله الدولة حق التعليم ومجانيته، ومن المؤشرات الأربعة التي تعبر عن حجم الإنفاق العام على التعليم وهي:

- إجمالي الإنفاق على التعليم كما يظهر في الموازنات الحكومية.
- نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم.
- إجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- المؤشر المركب للنواتج التعليمية.

وتؤكد الأرقام على زيادة الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم حيث تضاعف عدد الطلبة والمعلمين في المراحل المختلفة إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات التعليمية وتوزعها في أرض الوطن، وما تتبعها من زيادة الأجور، مما أدى إلى زيادة نفقات التعليم من (20075 مليار ريال) عام 1985م إلى (189416 مليار ريال) عام 2017م، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (25.6 في المائة)، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نفقات الميزانية العامة، وكذلك زيادة عدد المعلمين والإداريين لجميع المراحل الدراسية، إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات التعليمية والتي أدت إلى زيادة الرواتب والأجور والمخصصات للعاملين والموظفين في هذا القطاع، إضافة إلى ارتفاع كلفة الطالب الواحد في مراحل التعليم المختلفة من (1687 ريال) عام 1985م إلى (5808 ريال) عام 2017.

شكل رقم (1) يمثل نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (1985-2017)

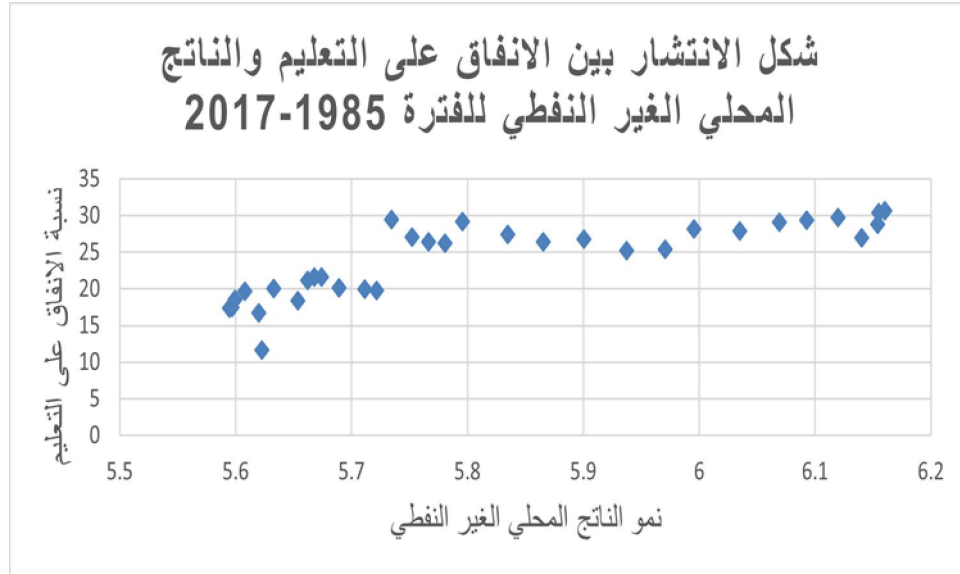


المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

وكذلك ارتفاع في نصيب الفرد الواحد من نفقات التعليم من 1687 ريال عام 1985م إلى 5808 ريال عام 2017، وبمعدل نمو مركب مقداره (7.4 في المائة). وتبدو صور الإنفاق على التعليم أكثر تجسيدا للواقع عندما تنسب قيم الإنفاق إلى الميزانية العامة للحكومة إلى حجم الدخل القومي، فقد استثمرت حكومات أميركا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى نسب من الموارد القومية في مجال التعليم بلغت نسبتها (5.6 في المائة) من إجمالي الناتج المحلي، وتليها الدول العربية بنسبة (4.9 في المائة) وأفريقيا جنوب

الصحراء بنسبة (4.5 في المائة)، أما منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية فهي أقرب إلى المعدل العالمي بنسبتي (4.4 و 4.2 في المائة) على التوالي. ونجد أن أدنى مستوى للإنفاق الحكومي في آسيا الوسطى وآسيا الشرقية ومنطقة المحيط الهادي بنسبه (2.8 في المائة) فقط من إجمالي الناتج المحلي.⁵

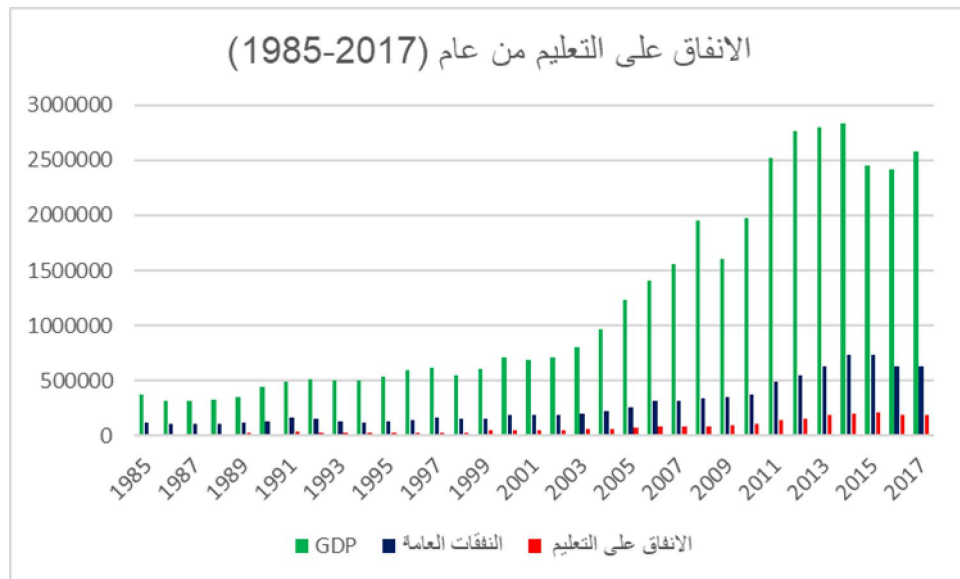
شكل رقم (2) يمثل الانتشار بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (1985-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

يوضح شكل الانتشار الموجود أعلاه أنه توجد علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة بلغت نسبة الإنفاق على التعليم (5.3 في المائة) عام 1985م من (GDP)، أما في عام 1995م فقد انخفضت النسبة إلى (5.1 في المائة) من (GDP)، واخذت النسبة تتصاعد حتى وصلت إلى (5.6 في المائة) عام 2005م واخذت في التزايد حتى وصلت إلى (7.5 في المائة) عام 2017م.

شكل رقم (3) تطور الإنفاق على التعليم واجمالي الإنفاق العام واجمالي الناتج المحلي للفترة (1985 – 2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

⁵ الموجز التعليمي العالمي، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، معهد اليونسكو للإحصاء، 2007، ص 9.

أن نفقات التعليم بقيت تتزايد بشكل منتظم تماشياً مع التوسع السنوي في قطاع التعليم ما أدى إلى الزيادة في نسبة نفقات التعليم إلى النفقات العامة والتي أخذت في التصاعد من ب (16.7 في المائة)، عام 1985 إلى (21.6 في المائة) عام 1995، ثم في عام 2005 (26.4 في المائة)، لتبلغ عام 2017 (30.7 في المائة)، حيث كانت الزيادة في نفقات التعليم مطردة مع زيادة النفقات العامة.

2.2. الإنفاق على القطاع الصحي

مفهوم الإنفاق الصحي وأهميته: أصبح القطاع الصحي يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، كما أن هذه النسبة تأخذ في التزايد من عام إلى آخر ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ارتفعت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي من (5.1 في المائة) عام 1980 إلى (12.2 في المائة) عام 1990 ثم وصلت إلى (15.9 في المائة) عام 2000.⁶ وتعتبر الصحة على قمة الأهداف الاجتماعية لكل الدول سواء الفقيرة أو الغنية. كذلك ما يشهد العالم في السنوات الأخيرة من ظهور عدد من الأمراض التي تشكل خطراً على استقرار المجتمع والنمو الاقتصادي مثل الإيدز وغيرها.

وفي تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO) world Health Organization الذي قدمته عام 1948، حيث عرفت الصحة بأنها " حالة السلامة البدنية والعقلية والنفسية وليست مجرد غياب المرض أو العجز" وفي هذا الصدد أشار لوكر (Locker)، وعلى الرغم من أن التعريف السابق قد ركز نواحي الحالة الصحية، إلا أن تاريخ استخدام الرعاية والخدمات الصحية يؤكد تركيزهما على القضاء على المرض والعجز.

وفي دراسة لـ (Downie) حيث أشارت إلى أن الهدف العام لأي جهود لتحسين الصحة هو التحسين المتوازن بين البعد الإيجابي بكافة عناصره الجسدية والعقلية والنفسية، والبعد السلبي الخاص بالوقاية في المجالات السابقة. وفي إعادة صياغة تعريف المنظمة الصحية العالمية عرفت الصحة على أنها " المدى الذي من خلاله يتمكن الفرد أو الجماعة سوياً من إدراك الطموحات وإشباع الحاجات، والقدرة على تغيير البيئة"

وتمثل الصحة وفقاً للتعريف السابق مورداً هاماً يمنح الإنسان القدرة على العمل والإنتاج، ولذلك اعتبرت صحة الفرد الهدف الأساس لكل المجتمعات الإنسانية، كونها العامل الفعال لبقاء الفرد عنصراً حيوياً منتجاً قادراً على مزاولة نشاطه الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة تؤمن بقاء حياته وتطورها وتضمن رقي وتقدم المجتمع الذي يعيش فيه. وتشكل الصحة والتعليم أهم مكونات رأس المال البشري، والأساس للإنتاجية الاقتصادية للفرد.

وفي هذا الصدد أشار (Jeffrey Sachs) إلى أن الصحة الجيدة للسكان تمثل أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ونقطة البداية عند الحديث عن أثر الصحة على التنمية هي التكلفة الاقتصادية المرتفعة بشكل كبير للقضاء على الأمراض التي يمكن تجنبها. حيث تؤدي الأمراض إلى تخفيض الدخل الكلي على مستوى المجتمع وبالتالي إعاقة أي جهود إلى النمو الاقتصادي. وتؤكد البيانات الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي على أن الدول التي تعاني من انخفاض المستوى الصحي والتعليم تحتاج إلى وقت أطول لتحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو.

حيث أشارت دراسة كلا من (Philipson and Soares) إلى أن الدول التي بلغ فيها معدل وفيات المواليد بين (50 إلى 100) لكل ألف طفل من المواليد، قد حققت معدلات نمو بمتوسط سنوي بلغ (3.7 في المائة) خلال الفترة (1962-1997)، أما بالنسبة للدول الأخرى المشابهة لها في مستوى الدخل وذات معدل وفيات المواليد والذي يبلغ 150 لكل ألف من المواليد فقد حققت معدلات نمو

⁶ حسنى ابراهيم عبد الواحد، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان، 2007 ص 6

بمتوسط سنوي مقداره (1 في المائة) خلال نفس الفترة⁷ ولقد تمت بلورة الأهداف العالمية لتحسين الصحة من خلال الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (MDGs) والتي تمت الموافقة عليها من حكومات الدول من خلال لجنة الألفية في عام 2000.

وكان من أهم هذه الأهداف تخفيض الفقر بصفة عامة، وتحسين الصحة بصفة خاصة. وجاء في نص الغاية الرابعة من الهدف الرابع لأهداف الألفية، تخفيض معدل وفيات الاطفال بنسبة (66 في المائة). وتخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة (75 في المائة) من مستوياتها في عام 1990 بحلول عام 2015 والحد من انتشار الامراض الوبائية مثل الإيدز قبل نهاية عام 2015.⁸ ونتيجة لذلك ازداد الإنفاق على الشؤون الصحية في معظم دول العالم، والمقصود بالإنفاق الصحي هو (كل ما ينفق بهدف صحة الفرد سواء تحقق الهدف من الإنفاق أو لم يتحقق، أو كان هناك أمل في تحقيقه أو لا). والتاريخ الاقتصادي للسنوات الـ (150) الفائتة يبين أن النمو الاقتصادي ترافق وارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد بلغت حصة الإنفاق العام في البلدان المرتفعة الدخل أعلى نسبة لها من إجمالي الناتج المحلي خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وظل مستويا لإنفاق العام مرتفعاً وتابع ارتفاعه حتى التسعينيات.⁹ وليس الأمر بالصدفة، بل هو ارتباط وثيق تبرهنه الإحصاءات التي تجمع بين ارتفاع معدلات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل على حد سواء، وقد عرف هذا الارتباط طويل الأمد (بقانون فاغنر). وقد أكدت العديد من الدراسات غطت (51) بلدا قام بها موظفون من الصندوق النقد الدولي العلاقة طويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والإنتاج بما يتوافق وقانون فاغنر.¹⁰

واقع الصحة العامة في المملكة للفترة (1985-2017): أما في المملكة فقد وضعت العديد من الخطط الصحية وعلى فترات متتالية من أجل الارتقاء بصحة المواطن، ويمكن تقويم مدى تطور الخدمات الصحية والواقع الصحي في المملكة للفترة (1985-2017) من خلال استخدام المؤشرات التالية:

■ عدد الاطباء بالنسبة لعدد السكان: يتضح من خلال الجدول التالي إزدياد عدد الأطباء من (15.072 طبيب) عام 1985 إلى (89.846 طبيب) عام 2017 والملاحظ أن العدد تضاعف 6 مرات، هذا انعكس على عدد الأطباء لكل فرد بتحسّن، حيث بلغ مقابل كل طبيب 363 فرد عام 2017، ومما لا شك فيه أن زيادة عدد الاطباء بنسبة أكبر من الزيادة السكانية تعتبر أحد اسباب خفض نصيب الطبيب الواحد من السكان وبالتالي تطور الحالة الصحية والوضع الصحي بشكل عام.

■ عدد المستشفيات وعدد الأسرة إلى مجموع السكان: يتضح أن نصيب كل الفرد من المستشفى في منخفض رغم مخططات التنمية المتعاقبة، ولكن لاحظنا ان عدد المستشفيات خلال عام 2017 ارتفع بنسبة (40 في المائة) مقارنة بعدد المستشفيات في الفترات السابقة لهذا العام وكذلك الحال بالنسبة لعدد الأسرة حيث اتفع عدد الاسرة في عام 2017 لأكثر من (40 في المائة) مقارنة بعددها في الأعوام السابقة ويتبع اعداد المستشفيات في المملكة (خاص وحكومي) نجد ان عدد المستشفيات عام 1985م (145 مستشفى)، اما عام 2017 فقد ارتفع عدد المستشفيات إلى (470 مستشفى) وبمعدل سنوي مركب يقدر ب (7 في المائة)، اما عدد الأسرة فقد بلغ عام 1985م (30959 سرير)، وارتفع عدد المستشفيات في المملكة حيث بلغ (70849 مستشفى) عام 2017م وبمعدل سنوي مركب قدر ب (4 في المائة)، والمستنتج أن القطاع لم يستطع مواكبة الزيادة الحاصلة في السكان رغم البرامج القيمة التي رصدت لغرض تحسين الصحة للمواطنين.

⁷ Tomas Philipson and Rodrigo Soares The University of Chicago, Human Capital, Longevity, and Economic Growth: A Quantitative Assessment of Full Income Measures, Working Paper, World bank, April 2001, p 22.

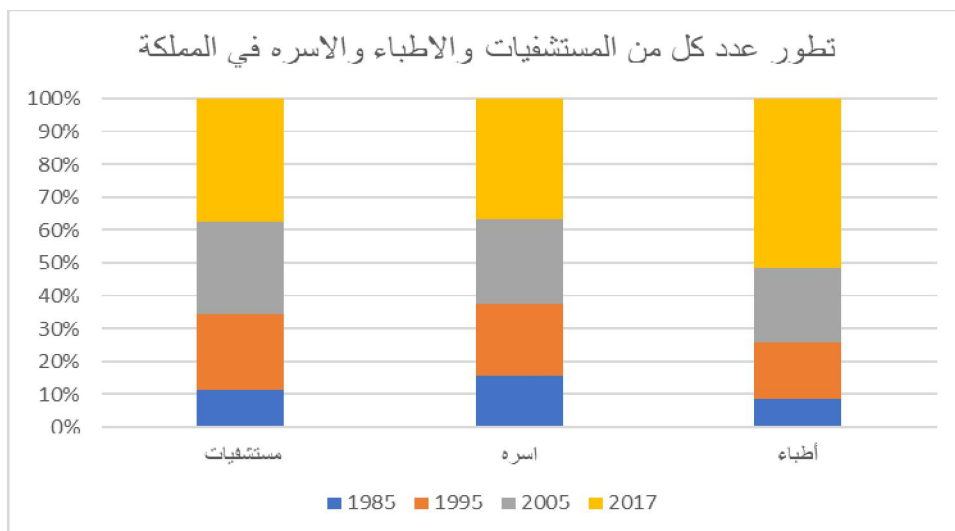
⁸ التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000، تحسين اداء المنظمات الصحية، منظمة الصحة العالمية، طبع في فرنسا، 2000

⁹ دافيد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرنتش، أكتوبر 2010، ص 15

¹⁰ ملخص قانون فاجنر: أن حجم الإنفاق العام الجاري والحقيقي يتجه للزيادة مع التطور الاقتصادي للمجتمع، ومن المحتمل أن يتساوى معدل نمو الإنفاق العام على الأقل مع معدل نمو الدخل القومي في الأجل الطويل.

فالرقم 69389 مواطن لكل مستشفى تعتبر كبيراً جداً بالنسبة لكل مستشفى وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في تقديم الخدمات الصحية وانخفاض في كفاءة العلاج نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية بسبب الزيادة السكانية. ولكن لا تغفل التطور الحاصل في المراكز الصحية فقد ارتفع عدد المراكز الصحية (حكومي - خاص) من (1530 مركز صحي) عام 1985 إلى (5079 مركز صحي) عام 2017م.

شكل رقم (4) تطور عدد المستشفيات والأسرة والأطباء في المملكة خلال الفترة (1985-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

تطور الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية في السعودية خلال الفترة (1985-2017): انطلاقاً من هذا التوسع في الخدمات الصحية من قبل الحكومة فقد ارتفعت نفقاتها من (6872 مليار ريال) عام 1985م إلى (81573 مليار ريال) عام 2017م وبمعدل نمو سنوي مركب (33 في المائة) بمتوسط (11345 ريالاً سنوياً للفرد) والجدول رقم (3-5) يوضح هذه القفزة في الإنفاق على الصحة خلال الفترة (1985-2017)، ويعد متوسط إنفاق الفرد على الرعاية الصحية أعلى من البحرين والإمارات، لكنه أقل من المملكة المتحدة وألمانيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

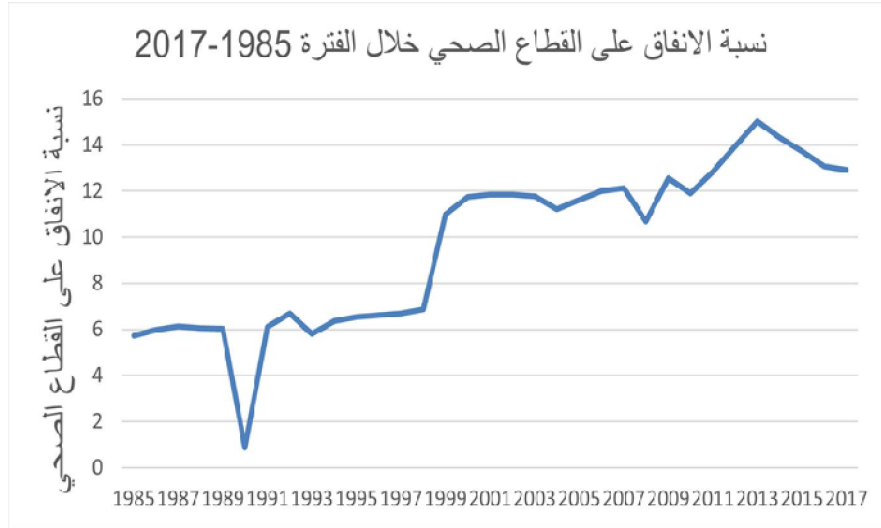
جدول رقم (3) يبين الإنفاق على القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017)

السنة	الإنفاق على الصحة	نسبة النمو	السنة	الإنفاق على الصحة	نسبة النمو	السنة	الإنفاق على الصحة	نسبة النمو
1985	6872		1996	9554	16	2007	39086	4.8
1986	6671	-2.9	1997	10830	13.4	2008	36829	-5.8
1987	6926	3.8	1998	10637	-1.8	2009	44866	21.8
1988	6190	-10.6	1999	16921	59.1	2010	44750	-0.3
1989	7241	17	2000	21566	27.5	2011	62663	40
1990	1108	-85	2001	22349	3.6	2012	75752	21
1991	10317	831	2002	21849	-2.2	2013	94479	24.7
1992	10219	-1	2003	23306	6.7	2014	105826	12
1993	7587	-25.8	2004	24857	6.7	2015	101059	-4.5
1994	7788	2.7	2005	30503	22.7	2016	81573	-19.3
1995	8233	5.7	2006	37283	22.2	2017	81512	-0.1

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

حيث نلاحظ من الشكل رقم (5) أن الإنفاق على الخدمات الصحية كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، كما أن نسبتها للنفقات العامة سجلت نسبة (5.7 في المائة) عام 1985 في بداية الفترة لترتفع في العام الذي يليه إلى (6 في المائة) واستمرت في هذا المعدل حتى عام 1990 والتي سجلت أقل نسبة مقارنة مع النفقات العامة بلغت (0.9 في المائة) بسبب حرب الخليج الأولى وسرعان ما عادت نسبت الإنفاق الصحي مع النفقات العامة حيث بلغت في عام 1991 ما نسبته (6.1 في المائة) واستمرت هذه النسبة حتى عام 1999 عندما سجلت ما نسبته (11 في المائة) من النفقات العامة واستمرت هذه النسبة بالزيادة والانخفاض الطفيف حتى عام 2012 عندما سجلت ما نسبته ما بين (13 في المائة) و (14 في المائة) حتى عام 2017.

شكل رقم (5) تطور الإنفاق على القطاع الصحي في المملكة خلال الفترة (1985-2017)



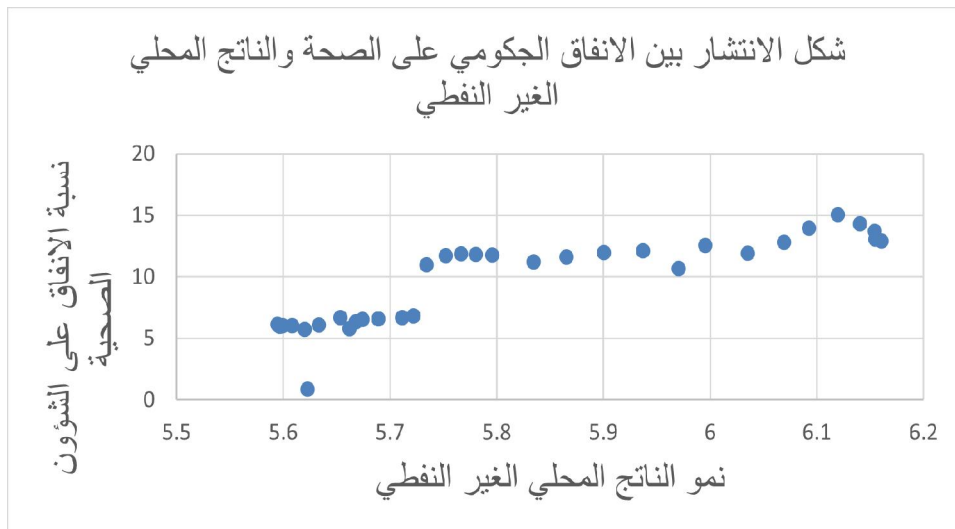
المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

ويجدر الإشارة على أن النفقات الصحية لا تقف فقط عند الخدمات العلاجية والرعاية الصحية، يضاف إلى ذلك العديد من المشاريع على الصحية التي انشأت وأدرجت في المخططات الإنعاش والتنمية الاقتصادية. وبالرغم من زيادة النفقات على الحاجات الصحية إلى أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين (2 في المائة) و (3 في المائة) خلال فترة الدراسة. ونتيجة للتطورات التي شهدتها القطاع الصحي في المملكة طول فترة الاستقرار الاقتصادي أدى إلى الرفع من كفاءة الخدمات الصحية مما ساعد على سد الحاجات السكانية كما وكيفا ويبرز ذلك من خلال المؤشرات الصحية مثل احتمال وفيات الأطفال حيث انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في المملكة من (44 حالة لكل ألف مولود حي) عام 1990م إلى (7 حالة لكل ألف مولود حي) عام 2017م، كما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من (34 حالة لكل ألف مولود حي) عام 1990م لتصل إلى (6 حالات لكل ألف مولود حي) عام 2017م، فيما انخفض معدل وفيات الأمهات من (48 حالة لكل مائة ألف مولود حي) عام 1990م لتصل إلى 17 حالة لكل مائة ألف مولود حي عام 2017م، وهي ارقام قريبة جدا لبعض دول أوروبا وأمريكا بل قد تتفوق على بعض تلك الدول التي سبقتنا في الخدمات الصحية، حيث نجد أن عدد وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في أمريكا (7 حالات) وروسيا (6 حالات) وكل من ألمانيا وبريطانيا (4 حالات) وفرنسا (5 حالات) لكل ألف مولود عام 2017. أما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد بلغ في أمريكا (6 حالات) وفي روسيا (7 حالات) وفي كل من فرنسا وبريطانيا (4 حالات) وألمانيا (3 حالات) لكل ألف مولود عام 2017. أما معدل وفيات الأمهات فبلغت في أمريكا (19 حالة) وروسيا (17 حالة) وفرنسا (8 حالات) وبريطانيا (7 حالات) لكل مائة ألف مولود عام 2017.¹¹

¹¹ World Bank data for 2019, on the global death rate.

أما فيما يخص القوى العاملة الصحية والبنية التحتية مقارنة مع المعدلات العالمية فقد سجلت السعودية نسبة (217 لكل عشرة آلاف شخص) يعمل في القطاع الصحي، وهي أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية -المتوافرة بياناتها-، وأعلى من المتوسط العام للدول العربية (119 لكل عشرة آلاف شخص)، وأيضاً أعلى من المتوسط العام للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى الذي تنتمي إليه السعودية (158 لكل عشرة آلاف شخص)، واقتربت السعودية أو تفوقت على بعض الدول الاقتصادية المهمة، مثل البرازيل (229)، اليونان (237)، رومانيا (213)، ماليزيا (200)، مقدونيا الشمالية (216) سنغافورة (252)، جنوب إفريقيا (184)، مولدافيا (181)، الأرجنتين (259)، كرواتيا (265)، شيلي (267).¹²

شكل رقم (6) نسبة الإنفاق على الصحة بالنسبة للنفقات العامة والنتائج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

يوضح شكل الانتشار الموجود أعلاه أنه توجد علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي.

3.2 الخدمات العامة

مفهوم الإنفاق على الخدمات العامة وأهميته: يقصد بمفهوم الخدمة العامة بأنه ما تُقدّمه الدولة لمواطنيها لتسهيل حياتهم على أرضها، سواء أكان بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، بهدف تسهيل حياتهم، ومنحهم نوعاً من الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، في مختلف المجالات ضمن حدود سلطتها، وقدرتها المادية، وبما يتوافق مع القوانين الدولية والعالمية. يُمكن أن نلخص مجموعة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لرعاياها بتلك الخدمات التابعة للقطاع العام في الدولة، والمنظمة من قبلها، كقطاع الطاقة الكهربائية (إنارة الشوارع، والساحات العامة، وتوصيل الطاقة الكهربائية للمنازل، والمنشآت العامة، والخاصة)، وشبكات المياه (بناء السدود، وشبكات الماء في كافة مناطق الدولة، وحفر الآبار الارتوازية لغايات جمع مياه الأمطار لسد النقص في مواسم الجفاف)، والبنية التحتية، (من شق الطرق، وتعبيدها، وترميمها بين فترة وأخرى، وبناء قنوات الصرف الصحي، والجسور، والإنفاق). إن جميع ما ذكر سابقاً أقيم بجهود منظمة بغية تسهيل إيصال الخدمة للمواطنين المقيمين على أرض الدولة، وكذلك الأشخاص الوافدين، والأجانب، وممن يعيشون على أرضها بصفة دائمة أو مؤقتة.

1. تطور الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في السعودية خلال الفترة (1985-2017):

من الجدول رقم (4) نجد أن الإنفاق على الخدمات العامة مر بعدة مستويات خلال فترة الدراسة.

¹²Health workforce and infrastructure, according to the latest report of the International Labor Organization, 2018.

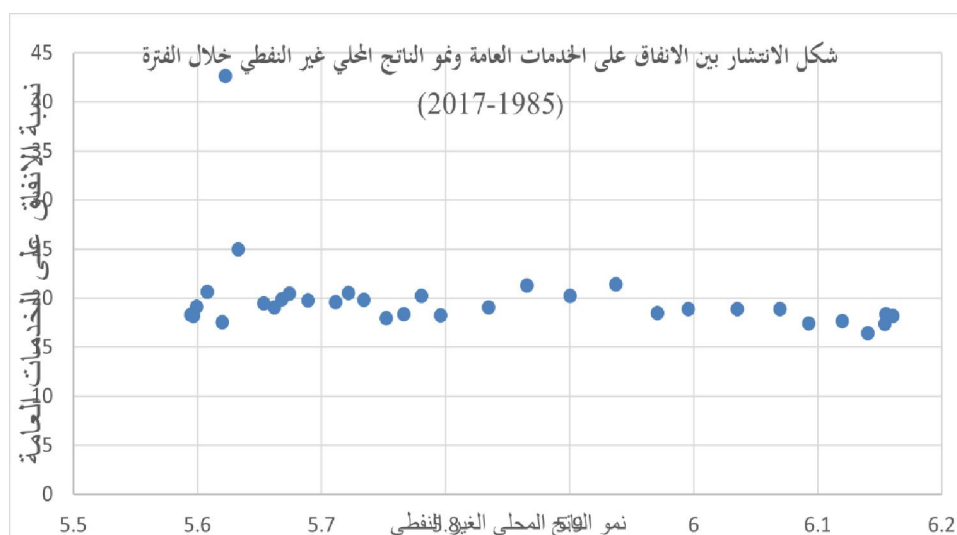
جدول رقم (4) تطور الإنفاق على الخدمات العامة نسبتها للإنفاق العام والنتائج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985-2017)

السنة	الإنفاق على الخدمات العامة	نسبة الخدمات العامة للإنفاق العام	السنة	الإنفاق على الخدمات العامة	نسبة الخدمات العامة للإنفاق العام
1985	21041	17.5	2002	37352	20.2
1986	20313	18.2	2003	36150	18.2
1987	20718	18.3	2004	42320	19.1
1988	19527	19.1	2005	55871	21.3
1989	24769	20.7	2006	62909	20.2
1990	54546	42.7	2007	68902	21.4
1991	42282	25	2008	63840	18.5
1992	29730	19.5	2009	67542	18.9
1993	24984	19.1	2010	70946	18.9
1994	24389	19.9	2011	92075	18.9
1995	25765	20.5	2012	94602	17.4
1996	28651	19.8	2013	110909	17.7
1997	31703	19.6	2014	121689	16.5
1998	31830	20.5	2015	128032	17.4
1999	30546	19.8	2016	114616	18.4
2000	33010	18	2017	114675	18.2
2001	34705	18.4			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

حيث كانت النفقات على الخدمات منخفضة جدا حيث بلغت عام 1985 (21041) وظلت في هذا المستوى حتى عام 1989 عندما ارتفع بنسبة (27 في المائة) حيث بلغ (24769) إلا أنه قفز عام 1990 إلى (54546) وبنسبة تقدر ب (120 في المائة) ومن ثم انخفض في السنة التي تليه إلى (42282) بنسبة سالبه قدرها (22.5 في المائة) وأخذ بعدها في الانخفاض بنسب متفاوتة حتى وصل إلى (24389) عام 1994 وفي العام الذي يليه 1995 أخذ في التصاعد المضطرب حتى عام 2017 حيث سجل ما مقداره (114675) وبنسبة سنوية مركبة مقدارها (15 في المائة)، كما سجلت نسبتها إلى النفقات العامة عام 1985 ما نسبته (17.5 في المائة) واستمرت قريبة من هذه النسبة حتى عام 1990 عندما سجلت نسبة غير مسبوقه مقدارها (42.7 في المائة) من مجمل النفقات العامة، وفي العام الذي يليه 1991 انخفضت نسبتها للنفقات العامة إلى (25 في المائة) واستقرت بعد ذلك النسبة من عام 1992 وحتى عام 2017 ما بين (18 و 20 في المائة)، أما نسبتها للنتائج المحلي فقد سجلت عام 1985 ما نسبته (5.6 في المائة) من مجمل النتائج المحلي وحدث قفزه عام 1990 حيث سجلت ما مقداره (12.4 في المائة) ما ان انخفضت في العام الذي يليه إلى (8.5 في المائة) ومن عام 1992 وحتى عام 2017 تراوحت نسبتها ما بين (4 في المائة و 5 في المائة).

شكل رقم (7) يبين الانتشار بين الإنفاق على الخدمات العامة ونمو الناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

يوضح شكل الانتشار أنه توجد علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي

2. دراسة قياسية لتحديد أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

1.3 النموذج القياسي المقترح للدراسة: نموذج الانحدار غير الخطي (nonlinear regression model)

أشرنا في الفقرات السابقة أن طبيعة العلاقة بين مختلف مكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير خطية. ولتشكيل نموذج غير خطي للمتغيرات يتطلب بعض الفرضيات الاقتصادية التي تتناسب أكثر مع موضوع دراستنا ويتوقع أن تكون الصيغة الرياضية التي تشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف أصناف الإنفاق الحكومي هي الصيغة التربيعية فهي التي تشرح معادلة النمو الاقتصادي عندما يكون نمو الناتج المحلي دالة في الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات العامة.... حيث نتوقع مثلاً أن يكون معدل النمو الاقتصادي منخفضاً إذا كان الإنفاق على التعليم أو الصحة يمثل نسبة ضعيفة من إجمالي النفقات العامة ثم يزداد معدل النمو مع الزيادة في هذه النسبة لأننا نكون قد وصلنا إلى درجة عالية من الرأس المال البشري، ولأخذ نمط تطور معدل النمو الاقتصادي في التحليل سندخل التعليم والصحة وبقية أصناف النفقات العامة ومربعاتها لشرح مستوى النمو الاقتصادي:

$$GDPNO\ growth = \beta_1 + \beta_2 POP + \beta_3 FBCF + \beta_4 GE_i + \beta_5 GE_i^2$$

حيث:

GDPNO growth: نمو الناتج المحلي الغير النفطي (اللوغاريتم)

POP: النمو السكاني

FBCF: كمية عنصر رأس المال الثابت

GE_i : نسبة الإنفاق الحكومي من الصنف (i) من إجمالي الإنفاق الحكومي (الإنفاق على التعليم، الصحة، الخدمات العامة وغيرها) كذلك من ميزات هذا النموذج أنه يمكننا من تقييم الأثر الحدي على المستوى الفردي مثل الحجم الأمثل للإنفاق على التعليم أو الصحة أو الخدمات العامة الذي يمكننا من الحصول على أقصى معدل نمو اقتصادي. وفي ظل الصيغة التربيعية لدالة النمو الاقتصادي تطرح أمامنا مشكلة عدم خطية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولذا يصبح من غير الممكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معالم هذه العلاقات. ويتمثل حل هذه المشكلة في عملية تحويل المتغيرات بحيث تكون العلاقة في صورتها المحولة علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبعد ذلك نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. أي بعبارة أخرى يتم تحويل الدالة التربيعية إلى دالة انحدار متعدد بعد تحويلها إلى الشكل الخطي، إذ نفترض أن $GE_i = GE_1$ و $GE_i^2 = GE_2$ وبالتالي نتحصل على المعادلة التالية:

$$GDPNO\ growth = \beta_1 + \beta_2 POP + \beta_3 FBCF + \beta_4 GE_1 + \beta_5 GE_2$$

لذا تعامل هذه الدالة التربيعية بعد عملية التحويل إلى معادلة الانحدار المتعدد عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.

2.3 التحليل القياسي ونتائج الاختبارات

من خلال النموذج التالي نقوم بدراسة أثر الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1985-2017)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي وأصناف الإنفاق الحكومي، الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والإنفاق على الخدمات العامة. والهدف الرئيسي هو الإجابة على ما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وكيف تخصص الموارد بين القطاعات المختلفة مثل التعليم، والصحة، والخدمات العامة لتحقيق النمو الاقتصادي.

جدول رقم (5) والذي يوضح نماذج المعادلات الغير خطية (الصيغة التربيعية)

المتغير التابع: الناتج المحلي غير النفطي				
النموذج 4	النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1	المتغيرات المستقلة
0.0177	0.00890	0.0195**	0.00321	النمو السكاني
(0.0181)	(0.00800)	(0.00934)	(0.0114)	
1.051***	0.772***	0.872***	1.003***	مكون رأس المال الثابت
(0.0545)	(0.0626)	(0.0585)	(0.0557)	
			-0.0335*	خدمات عامة
			(0.0175)	
			0.000527*	مربع الخدمات العامة
			(0.000290)	
		-0.0137		التعليم
		(0.0133)		
		0.000506*		مربع نفقات التعليم
		(0.000295)		
	-0.00794			الصحة
	(0.00933)			
	0.00139**			مربع نفقات الصحة
	(0.000561)			
0.0266				نفقات أخرى
(0.0344)				
-0.000838				مربع نفقات أخرى
(0.00114)				
-0.215	1.481***	0.997**	0.749	المتغير الثابت
(0.398)	(0.352)	(0.371)	(0.480)	
33	33	33	33	عدد المشاهدات
0.948	0.975	0.969	0.954	
				R-squared

Standard errors in parentheses*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: من اعداد الباحث، برنامج (Eviews)

جدول رقم (6) والذي يوضح نماذج المعادلات الخطية

المتغير التابع: الناتج المحلي غير النفطي				
المتغيرات المستقلة	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4
النمو السكاني	0.0112	0.0230**	0.0142	0.00896
	(0.0110)	(0.00941)	(0.00837)	(0.0136)
مكون رأس المال الثابت	1.046***	0.903***	0.849***	1.054***
	(0.0522)	(0.0574)	(0.0588)	(0.0539)
خدمات عامة	-0.00197			
	(0.00199)			
التعليم		0.00874***		
		(0.00222)		
الصحة			0.0142***	
			(0.00300)	
نفقات أخرى				0.00160
				(0.00411)
المتغير الثابت	0.0746	0.576*	0.972***	-0.0264
	(0.317)	(0.287)	(0.310)	(0.301)
عدد المشاهدات	33	33	33	33
	R-squared	0.949	0.965	0.970
		0.947		

Standard errors in parentheses*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: من اعداد الباحث، برنامج (Eviews)

نلاحظ من النتائج القياسية أن الدوال التربيعية المتعلقة بالنماذج (1, 2 و 3) والخاصة بالخدمات العامة والتعليم والصحة تأخذ شكل (U). ولشرح معادلة نمو الناتج المحلي غير النفطي فإننا وجدنا أن النمو الاقتصادي يكون منخفضا عندما تكون نسبة الخدمات العامة من اجمالي الإنفاق الحكومي ضعيفة $(\beta_3 = -0.0335 < 0)$ وعندما تزيد هذه النسبة فإن النمو الاقتصادي يأخذ منحى تصاعدي $(\beta_4 = 0.000527 > 0)$ هذه النتيجة متوقعة خاصة وان النفقات العامة تحتوي على النفقات الأكثر تأثيرا على الحركة الاقتصادية مثل خدمات النقل بأنواعه البحري والبري والجوي والاتصالات.

فيما يخص الأثر الحدي للأنفاق على الخدمات العامة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنه يمكن تقييمها عن طريق القاعدة التالية:

$$B_4 / 2 \beta_3 - \text{حيث تمثل:}$$

B_3 : معامل الخدمات العامة

B_4 : معامل مربع الخدمات العامة

معنى ذلك اننا نتحصل على أدنى مستوى من النمو الاقتصادي عندما تساوي نسبة الخدمات العامة في اجمالي الإنفاق الحكومي:

$$-\beta_3 / 2 \beta_4 = 0.0335 / 2 * (0.000527) = 31.78\%$$

كل زيادة في نسبة الخدمات العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي فوق هذا المستوى (31.78%) سيؤدي حتما إلى الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي.

وخلال الفترة (1985-2017) كان متوسط نسبة الخدمات العامة (19.92 في المائة) وباستثناء سنة 1990 وصلت أعلى نسبة إلى (25 في المائة) في سنة 1991. كل هذا يعني أن الإنفاق على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية لا يعمل في طور الكفاءة، وبالتالي فهو لا يسهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي لأنه لم يصل بعد إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

فيما يخص العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم والصحة وبالرغم من عدم معنوية المعالم المتعلقة بهذه المتغيرات من الدرجة الأولى (β_3) ومعنويتها على المتغيرات التربيعية (β_4) فإن صيغة الدالة التربيعية تمكننا من تقدير الحجم الأمثل للإنفاق على التعليم وعلى الصحة. وباتباع نفس الطريقة السابقة حصلنا على النتائج التالية:

$$-\beta_3/2 \beta_4 = 0,0137/2*(0,000506) = 13.53\%$$

$$-\beta_3/2 \beta_4 = 0,00794/2*(0,00139) = 2.856\%$$

يصل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي إلى أدنى مستوياته عندما تساوي نسبة الإنفاق على التعليم في إجمالي النفقات العامة (13.53 في المائة). أما بالنسبة للإنفاق على الشؤون الصحية فإن معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي يتأثر بدرجة أعلى حيث يصل إلى أدنى مستوياته عندما تصل هذه النسبة إلى (2.856 في المائة) وكل زيادة فوق هذا المستوى من شأنه تحفيز معدل النمو الاقتصادي. وهذه النسب في قطاع التعليم وقطاع الصحة تم تجاوزها في كامل فترة الدراسة، ومتوسط نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم يساوي (24.07 في المائة) وعلى الصحة (9.65 في المائة) وهذه النسب تعدت الحدود الدنيا المثلى. كل هذا يعني أن الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة في المملكة العربية السعودية يعملان في طور الكفاءة، وبالتالي فهما يساهمان بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

3. الخاتمة

من خلال النموذج السابق قمنا بدراسة أثر الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1985-2017)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي وأنواع الإنفاق الحكومي، خاصة الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والإنفاق على الخدمات العامة. حيث تبين أن:

1. الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة في المملكة العربية السعودية يعملان في طور الكفاءة، وبالتالي فهما يساهمان بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
2. تشير نتائج التقديرات القياسية إلى أن الإنفاق على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية لم يصل بعد إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.
- وتوصي الدراسة بالمحافظة على النسب الحالية للإنفاق على التعليم والصحة لانهما يعملان في طور الكفاءة. أما فيما يخص الإنفاق على الخدمات العامة، فإنه لا يزال هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي في هذا المجال، أو رفع كفاءته، وذلك لإسهامه الإيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية المملكة 2030.

4. المراجع

- مصباح، ع. تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في سوريا باستخدام منحني أرمي وأسلوب (ARDL) مجلة JOURNAL OF ADMINISTRATIVE AND ECONOMIC SCIENCE المجلد 7 سنة 2013
- الحجاية، س وعدييات، م. الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985-2014) المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 4 العدد 2 سنة 2017
- الموجز التعليمي العالمي، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، معهد اليونسكو للإحصاء، 2007، ص 9.
- عبد الواحد، ح. إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان، 2007 ص 6.
- التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000، تحسين أداء المنظمات الصحية، منظمة الصحة العالمية، طبع في فرنسا، 2000
- أ- المراجع باللغة الانجليزية:

OECD National Accounts, <https://data.oecd.org/gga/general-government-spending>.

Mincer, J, (1922-2006), Mincer model (1974), pioneer and founder of modern business economics, member of the Economists Group at the Chicago School

Tomas, P and Rodrigo, S, The University of Chicago, Human Capital, Longevity, and Economic Growth: A Quantitative Assessment of Full Income Measures, Working Paper, World bank, April 2001, p 22.

David, H, Why Do We Urgently Need Public Expenditure, PSI Research Unit, University of Greenwich, October 2010, p. 15.

World Bank data for 2019, on the global death rate.

Health workforce and infrastructure, according to the latest report of the International Labor Organization, 2018.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

عبد اللطيف بن عبد الله ال عبد اللطيف وسلمان عوض الودعاني. 2022. دراسة قياسية لتأثير مختلف مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد 04 / العدد 01-2022.